دراسات في أصول الحديث

على منهج الحنفية

الطبعة الأولى في كراتشي ١٤٣٠ ـ ٢٠٠٩

الطبعة الثانية بدار ابن كثير ١٤٣٣ ـ ٢٠١٢

وهي طبعة مصححة مَزيدة كثيراً على الأولى

الطبعة الثالثة بدار ابن كثير ١٤٣٦ ـ ٢٠١٤

الطبعة الرابعة في كراتشي ١٤٣٦ ـ ٢٠١٥

وهي طبعة مصححة مزيدة على الطبعة الثالثة

الطبعة الخامسة هذه وهي بالهند

دراسات في أصول الحديث

على منهج الحنفية

بقلم

عبد المجيد التركماني

تقديم

العلامة المحدث الدكتور محمد عبد الحليم النعماني

رئيس قسم التخصص في الحديث بجامعة العلوم الإسلامية

بنوري تاون ـ كراتشي ـ باكستان

الإهـــداء

إلى روح العالم الربـاني، الداعـي إلى الله بالقول والفـعل، المـهاجر فـراراً بدينـه مـن بـلاد الـروس إلى بـلاد الفُـرْس، الذي وقـف حـياته لنشـر العلـوم الإسـلامية في إطار المذهب الحنـفي:

الأستاذ الشيخ بايْجَان آخُـوْنـْد بن بِـرْدي

المـولود سـنة ١٣٤٣ هـ تقـريبـاً، والمتـوفـى سـنة ١٤٣٣ هـ، عن ٩٠ سـنة رحمه الله تعالى

اللهـم اغْـفِر له وارْحَـمْه، وعـافِهِ واعْـفُ عنه وأكـرم نُـزُله، ووسِّـع مُدْخَـله، وأبـدِلْـه داراً خيـراً من داره، وأهـلاً خيـراً من أهله، اللهـم لا تحرمنا أجـره، ولا تفْتِـنَّا بعـده

حفـيده

عبد المجـيد

تقـدمة الطبـعة الرابعـة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيِّـد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعـد: فهذه الطبعة الرابعة لهذه الرسالة، أقدِّمها إلى الباحثـين بعد تصحيح ما بقي من الأخطاء الطباعية والعلمية، وقد زدتُ في هذه الطبعة بعض العناوين، وأضفت تعديلات وتعليقات جديدة.

ورحم الله سيدنا الإمام الشافعي ما أصدق كلمته، حيث حَكى عنه تلميذُه الربيع بن سليمان المُـرادي أنه قال: «أبى اللهُ أن يكون كتاب صحيح غير كتابه»[1].

وقال الشـاعر[2]:

كم من كتـاب تصـفَّـحـتُه ... وقلت في نفـسي أصـلحـتُه

حـتـى إذا طـالعـته ثـانـياً ... وجـدت تصحيفاً فصححـته

ورجائي من الباحثين أن لا يحرموني من توجيهاتهم، فإن هذه الرسالة بحاجة إلى تحقيق مزيد ونقد من أهل العلم حتى يتكامل ويصل إلى مستوى أرفع.

---

(١) رواه الحافظ البيهقي في «مناقب الشافعي» ٢ : ٣٦ (باب ما يُستدل به على إتقان الشافعي...). ونقله العلامة عبد العزيز البخاري في مقدمة «كشف الأسرار» ١ : ١٩ ، عن المُـزني! عن الشافعي مع بعض اختلاف في سياق القصـة، كما رواه الحافظ الخطيب البغدادي في «الموضح لأوهام الجمع والتفريق» ١ : ٦ من قول المُـزنيِّ نفسِـه في قصـة أخرى.

(٢) انظـر: السخاوي: المقاصد الحسنة ص ٣٤ (١٥).

واللهَ أسأل أن يوفقني لخدمة العلوم الإسلامية خدمةَ العلماء المخلصين، وأن يتقبل مني هذا الجهد المتواضع، ويرحم والدينا ومشايخنا وسائر المسلمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين[1].

كتبه

عبد المجيد التُّرْكْمَاني

إيران ـ گلستان ـ سيمين شهر

مدرسة النعمان كَتُوْكْ

١٤٣٦/١/١٠هـ

---

(١) أضع فيما يلي الصفحات التي أضفت إليها تعديلات أو تعليقات جديدة ذات أهمية في هذه الطبعة: ٤٠، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٦٢، ٦٥، ٧١، ٧٣ـ٧٦، ٨٣، ١٣١ ـ ١٣٥، ١٤٩، ١٨٢، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢١٦، ٢٣٦، ٢٤٨ ـ ٢٥٠، ٢٧١، ٢٩٧، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٦٨، ٣٧٨ـ ٣٨٠، ٣٨٨ـ ٣٩٠، ٣٩٩، ٤٠١، ٥٠٩ ـ ٥١٠، ٥٢٢ـ ٥٢٣.

ويلاحظ أنه تغيرت في هذه الطبعة صفحات الرسالة من ص ٣١ إلى ٨٨ تغيُّراً كاملاً، والصفحات الباقية كما هي في الطبعة الثانية غالباً، والسبب الرئيسي في تغيُّر تلك الصفحات:

الأول: حذف الترجمة الطويلة التي كنت كتبتها عن الإمام الجصاص ـ رحمه الله ـ في الطبعات السابقة، واكتفيت بذكر المترجَم مجملاً، ثم بيان كتابه ومكانته عند العلماء، كما هو دأبي في التراجم الأخرى.

الثاني: إن بحث (نصوص الإمام أبي حنيفة في الرواة جرحاً وتعديلاً) الذي كان في (الباب السابع/ الفصل الخامس ٥٥٥ ـ ٥٦١)، نقلتُه إلى (الباب التمهيدي/ المبحث الأول ٣١ ـ ٣٩)؛ ليجتمع كلام صاحب المذهب في القواعد والرواة في صعيد واحد.

تقـدمة الطبعة الثانـية:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمَّان الأكملان على سيِّـدنا ومولانا محمد المبعوث للكـافة رحمة للعالمـين، وعلى آله وصحبه الطيبـين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعـد: فهذه الطبـعة الثانية من رسـالتي «**دراسات في أصـول الحديث على منـهج الحنـفية**»، أقـدِّمها إلى إخوتي الطلـبة بعد أن نفدت الطبعة السابقة، وقد لقيت في طبعتها الأولى قَبولاً حسـناً من قرائها أهلِ العلم والفضل، فلله الحمد والمنَّة.

وقد أكرمـني وأفادني غير واحد من أهل العلم بالتنـبيه على بعض الأخـطاء، كما أعانـني بعضهم بتوجيـهاتهم القـيِّمة وملاحظـاتهم الهامـة حول مباحث الرسـالة، وقد استـفدت من تصـويباتهم وإفاداتهم الغـالية ـ والحمـد لله ـ ، وأخص بالذكر أسـتاذنا الدكتور عبـيد الله آل كمال حفظه الله تعالى (الأسـتاذ بجامعة دار العلوم زاهـدان ـ إيران)، فأشـكره، وأشـكر كل من مـدَّ إليَّ يد العـون والمسـاعدة عن قـرارة القلب، وجـزاهم الله خيـر الجزاء، آميـن.

وهذه الطبـعة تـتميز عن الطبـعة الأولى بأربـع مزايا:

١ ـــ إضـافة كثير من الفوائد العلمـية والملاحظات المفيدة، الجديـرتيـن بالإثبات إيفـاءً للبحث، كما أوجزت الكـلام في بعض المباحث التي رأيت الخير في الإيـجاز، وقد أكثرت منهـما حتى تغيرت صـورة بعض المباحث.

٢ ــ تميَّـزت هذه الطبعة ببعض المباحث الهامة المتمِّـمة لهذه الرسالة، كبحث «حكم العمل بالأحاديث الضعـيفة»، وبحث «زيادات الثـقات»، ولهذين البحثـين أثـر قوي في العمل بأخبار الآحاد.

٣ ــ وكذلك أضفت عناوين للمقاطـع ليزيد نفعـها ويسهل الاستـفادة منها، كما غيّـرت أسلوب البحث، فقد كنت أطلت التعليقات في الطبعة الأولى، فغيّـرت الأسلوب واختصرت التعليق، وأتيت بالمباحث في صلب الرسـالة إلا في مواضـع رأيت الخـير فيها إبقاء الأمر على ما كان.

٤ ــ وقعت في الطبـعة السابقة أخطاء في الطبع والـرأي، فصحّـحتها في هذه الطبعة، وقد أعانني في اسـتخراج تلك الأخطاء بعض الإخـوة الكرام، وقفـوا عليها أثناء مطالعتهم، فلهم جزيل الشكر والتقـدير.

وفي الخـتام أقـول: إن هذه الرسـالة تمثل اللبـنة الأولى في هذا الموضـوع، فلا ريب أن هناك جوانب هامة تنبـغي العناية بها قد خفيت عليَّ، فالمرجو من الباحثين: متابعة النـظر فيما كتبت، وتسـديد الأخطاء ـ فرحم الله امـرأ هداني إلى الصواب ـ، كما أرجو منـهم أن يُطْـلعوني على المسائل التي لها صلة قوية بموضـوعنا ـ وليست هي في هذه الرسالة ـ، حتى أزيدها في الطبعات القادمة.

وأسـألُ اللهَ سبحانه وتعالى أن يتقبل مني هذا الجهد المتواضـع، ويجعله ذخراً ليوم لا ينفع فيه مال ولا بنـون، ويرحم والدينا ومشايخـنا وسائر المسلمين، وصلى الله على سيدنا وسـندنا محمد وعلى آله وصحـبه وسلم.

كتـبه

عبد المجـيد التُّرْكْمَاني

يوم الخميس ١ جمادى الثانية ١٤٣٢هـ

كلمــة مشــرف الرسالة شــيخنا العلامة المحقق الدكتور محمد عبد الحليم النعماني حفظهالله تعالى (رئيس قسم التخصص في الحديث بجامعة العلوم الإســلامية بنوري تاون، وأستاذ الحديث بجامعة الرشــيد، كراتشي)

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمده ونصــلي على رسوله الكريم.

أما بعــد: فالسنة النبويَّة على صاحبها ألف سلام وتحيَّة هي المصدر الثاني في الشرع المطهَّر، وعلى الأمة استخراج مسائلها، والاستــهداء بهديها بعد كتاب الله تعالى، وقد أمر الرسول ﷺ الفقهاءَ به، حيث قال: «نضر الله امرأ سمع منَّا حديثاً، فحفظه حتى يبلِّغه غيره، فإنه رب حامل فقهٍ ليس بفقيهٍ، ورب حامل فقهٍ إلى من هو أفقه منه»[1].

فهــذا الحديث جعل ا لناس طبقــات ثلاث: غيــر الفــقيه، الفقــيه، والأفــقه، وأمَــر الطبقتين الأوليين أن يوصلوا الأحاديث النبوية إلى أيدي الطبقة الثالثة، ففيه إشــارةٌ بيِّــنةٌ إلى فضل الفقهاء، ورفعة درجتــهم، وكيف لا يكون لهم الفضــل، وهمّــهم استخراج الأحكام واستنباط البواطن بجنب العناية بظاهــر اللفظ، وغيرهم لاتجاوز عنايتهم الظاهر فحسب [2].

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المســند» ٥: ١٨٣.

(٢) وكان الإمام أبو حنيفة رحمه الله على علمٍ جمٍّ، و معرفةٍ تامةٍ مــن الحديث، =

وللفقهاء الأجلّة أصولٌ ومبانٍ في الاستـنباط، بإمكان المتطلع أن يستشفها منذ العهود الأولى من خلال أقوالهم و مباحثهم.

الصـحابة وأصول الفـقه والحديث:

خبر الواحد إذا تعارض مع عموم الكتاب، يُعمل به أم يتـرك؟ مسـألةٌ مختـلفٌ فيها بين الأصوليين، وأصل هذا الاختلاف يرجع إلى عهد الصحابة، فحين روت فاطمة بنت قيس رضي الله عنها في المتوفى عنها زوجها حديثَ الرسولﷺ: «لا نفقة لها ولا سكنى»، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لا نترك كتاب ربنا ولا سنة نبيناﷺ لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السـكنى والنفـقة، قال الله تعالى: ﴿لَا تُخۡرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخۡرُجۡنَ إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖۚ﴾ [الطلاق: ١]»[1].

= حتى إن شعـبة أمير المؤمنين في الحديث كان يطـلب إليه أن يتصـدر لتحديث الناس، كما جاء في «الانتقاء» ص١٩٧ عن ابن مَعين إمامِ الجرح والتعديل أنه سُـئل عن أبي حنيفة، فقال: «ثقةٌ ما سمعت أحداً ضعّفه، هذا شـعبة يكتب إليه أن يحـدِّث، ويأمره، وشـعبة شـعبة».

وكما عدّه الحافظ أبو عبد الله ابن البَـيِّع الحاكم النيسابوري من الحفاظ المشـهورين في «معرفة عـلوم الحديث» ص٢٤٠ (النوع التاسع والأربعين)، فقـال: «هذا النـوع من هذه العلوم معرفة الأئمة الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم ممن يُجمع حديثهم: ١ ـ للحفظ، ٢ ـ والمذاكرة، ٣ ـ والتبرك بهم، ٤ ـ وبذكرهم من الشرق و الغرب...». وعـدَّ منهم أبا حنيفة.

هذا ما يدل على معرفة أبي حنيفة بالحديث، غير أنه لم يتخذ التحديث صـنعةً وعملاً يشتـغل ويُعرف به، بل كان أكثر عنايته بفقه الحديث واستنـباط الأحكام، اختـياراً منه للمرتبة الأولى من المراتب الثلاثة المشار إليها في الحديث المذكور.

(١) رواه مسلم في الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها ٥ : ٣٤٣ برقـم: ٣٦٩٤.

استدل بهذا النص الإمام القاضي عياض اليَحْصُبي المالكي على عدم جواز تخصيص القرآن بخبر الواحد، فقال: «في قول عمر هذا إشارةٌ إلى ترك تخصيص القرآن بأخبار الآحاد»[1].

وكذلك ردَّت عائشة رضي الله عنها حديث تعذيب الميت ببكاء أهله عليه لعموم الآية: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ ﴿١٦٤﴾﴾ [الأنعام: ١٦٤].

وأمثلةٌ أخرى ليس هنا مجال بسطها، وفي «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة» للإمام الزَّرْكَشي، و«عين الإصابة في ما استدركته عائشة على الصحابة» للحافظ السيوطي أمثلة كثيرة صالحة.

التابعون وأصول الفقه والحديث:

«الرواية بالمعنى» موضع خلاف بين الأصوليين، وكان أكثر التابعين على جوازها، ولكن ابن سيرين كان يرى عدم الجواز[2].

عصر تبع التابعين:

أما في عصر تبع التابعين، فقد ظهرت كثيرٌ من هذه الأصول، واتضحت، ووُسمت، وعُنونت بـ «أصول الفقه»، وتداولتها الفقهاء حتى إن من لم يراعها ويلاحظها كان يُعاتب؛ لأنه غفل أو تغافل عمّا كان بدهياً عند كل فقيهٍ آنذاك، فقد قال الإمام أبويوسف: «فهذا كما وصف من أهل الحجاز، أو رأي بعض مشايخ الشام ممن لا يحسن الوضوء، ولا التشهد، ولا أصول الفقه»[3].

---

(١) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» ٥: ٥٤.

(٢) «الفصول في الأصول» ٢: ٧٥.

(٣) «الرد على سِيَر الأوزاعي» ص ٢٣.

ونقل الحافـظ الخطيب، عن طلحة بن محمد بن جعفر أنه قال في الإمام أبي يوسف: «أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة»[١].

ونقله عن حافظ المشـرق الخطيب البغـداديِّ الحافظُ النسّابة السَّمـعانيُّ، و ابنُ خَـلِّكان ـ الشافعيان مذهباً ـ، وأقرَّاه[٢].

وذكر ابن النديم كتاباً باسم «أصول الفقه» للإمام محمد بن الحـسن الشيباني[٣].

ثم قام المتأخرون من الأصوليين بتضمين أصولهم في الأخذ بالسنة في كتب أصول الفقه، (باب السـنة) منـها.

ومما يجدر الانتباه له أنه قد كثرت الكتب في أصول الحديث، وهي إنما تعتني وتناقش جانباً من أصول الحديث خاصاً بمناهج المحدثين في الرواية دون الفقهاء، كما قال الحافظ ابن حجر في «نزهة النـظر»[٤]: «فإن التصانيف في اصطلاح أهل الحديث قد كثرت للأئمة في القديم والحديث»، ولهذا سمّى كتابه: «نزهة النظر في توضيح نخبة الفِـكَر في مصطلح **أهل الأثـر**».

وأما أصول الحديث على مصطلح الفقهاء من أتباع المذاهب الأربعة ففي كتاب (السـنة) من كتب أصول الفقه، وهي تختلف عن أصول المحدثين، ولهذا نجد أحاديث قد صحت على مصطلح أهل الحديث تُـترك عند الفقهاء لعللٍ ثبتت عندهم في أصولهم.

---

(١) «تاريخ بغداد» ١٤ : ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٢) انظـر: «الأنساب» ٤: ٤١٣، نسبة (القاضـي)، «وفَيـات الأعيان» ٦ : ٣٨٢.

(٣) «الفهرست» ص ٢٥٨.

(٤) ص ٣٣.

أهمية الأمر من جانبٍ، وقلّة العناية به من جانبٍ آخر كانا يقتضيان أن يقوم فردٌ أو جماعةٌ بجمع أصول الأئمة الحنفية في الحديث، ويخرجها من بطون كتب أصول الفقه في كتابٍ مستقلٍ، وقد قام به الطالب الجادّ الشاب تلميذي الدارس في قسم التخصُّص في علوم الحديث عبد المجيد التركماني ـ ولم يبلغ عمره ٢٤ سنة بعد ـ خير قيام، وأدّاه على خير ما يرام، فجزاه الله عن أهل العلم خيراً.

والرسالة تحتوي على تمهيد وثمانية أبواب، والتمهيد منها يحمل أهميةً بالغةً، حيث جمع فيه الكاتبُ الأصولَ التي ذكرها الإمام أبو حنيفة وصاحباه، والإمام الطحاوي في مؤلفاتهم، أو نقل عنهم الآخرون بالسند المتصل إليهم، وأثبت أن عيسى بن أبان هو أول مَن خصَّ كتاباً في أصول الحديث عند الحنفية، سمّاه «الحُجج الصغير».

وقسم الأصوليين من الحنفية بأسلوبٍ حسنٍ إلى طبقات، وترجم لهم، و عرَّف كتبهم، وتكلم عنها.

والأبواب الثمانية كلها ذات أهمية، وقد عالجها الكاتب بحسنٍ وإتقانٍ، إلا أن منها ما يفوق أهمية:

منها: باب تعارض الخبر والقياس، وقد تفحّص الكاتب كتب الحنفية وسبرها، و نقدها، وأثبت أن خبر الواحد مقدمٌ عند الحنفية على القياس، وأن فقه الراوي ليس بشرط في قبول خبر الواحد.

ومنها: بحث الانقطاع الباطن لدى الحنفية، و كانت هذه المسألة بحاجةٍ إلى التحقيق والبحث المزيد، فأطال الكاتب فيها النّفَس، وأجاد وأحسن، ولم يترك جانباً منها إلا أشبع فيه الكلام.

على أن كل مبحث من هذا الكتاب جميلٌ متقَنٌ، وإنما أردت أن أنبِّه على بعض المباحث الهامة بالغ الأهمية دون الإطراء على بعض المباحث والغض من

أخرى، وقد قال الشاعر الفارسـي:

مشـك آن اسـت كه ببـويد نـه آنكـه عـطار بگـويد

«المسـك هو ما يفوح بنفسه، دون ما يعـرِّفه العطار ويثـني عليه».

ولا شك أن الكتاب ـ ككتابٍ مستـقلٍ في أصول حديث الحنفية ـ يمثِّل اللبـنة الأولى في هذا البـاب، وأن مجال الفحص والتحقيق مفتوحٌ على مصراعيه، وأرجو روَّاد العلم ـ والكاتب كذلك ـ أن يتابعوا النـظر في هذا الباب.

نظراً إلى أهمية الكتاب أقترح على أصحاب المدارس والجامعات أن يجعلوه في مقررهم الدراسي؛ ليتعرف الطلبة إلى أصول الحنـفية في الحديث .

وأدعو الله سبحانه أن يبارك في عمر الكاتب وعمله، ويـزيد من علمه وتقـواه، ويبقـيه في سلك البحث والتحقيق طول حياته، آميـن.

وكتبه

٢٠ رجب ١٤٣٠هـ محمد عبد الحلـيم النعماني

الموافق ١٣ يوليو ٢٠٠٩ م (رئيس قسم التخصص في علوم الحديث

بجامعة العلو م الإسلامية

محمد يوسف بنوري تاون بكراتشي)

كلـمة[1] فضيـلة العلامة المحدث الكبير
المُعَـمَّـر الشيخ سليم الله خان رحمه الله تعالى[2]
(رئيـس وفـاق المـدارس العـربية بباكسـتان
و رئيـس الجامعـة الفاروقـية بكراتشـي سابقاً)

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى الأخ الكريم، الفاضل المجد عبد المجـيد التركماني سلمكم الله تعالى في الدارين

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

وبعـد: أفيدكم علماً بأنه قد وصل إليَّ خطاب كريم منكم في شهر رمضان المبارك، تصحبه هديةٌ قيِّمةٌ، وهي رسالتكم العلمية التي قمتم بها بعنوان: «دراسات في أصول الحديث على منهج الحنفية»، شاكراً لكم على إرسال الهدية الغالية، وثقتكم بي في أن أبدي رأيي حول مادة الرسالة وأسلوبها في بيان المسائل.

---

(١) كنت أرسلت إلى فضيلة الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ نسخة من هذه الرسالة في طبعتها الأولى، فكتب إليَّ رأيه في رسـالة. (المؤلف).

(٢) توفي الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ في ١٦ ربيع الثاني ١٤٣٨ هـ، اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده. كان ـ رحمه الله ـ بركة هذا العصـر وممن جمع بين العمق في العلم والعمل، وهو الذي حفظ القرآن الكريم كلَّه في شهر رمضان المبارك، كما حفظ كتاب «سُلَّم العلوم» في المنطق ـ وهو من أدق الكتب وأصعبها ـ في عشرة أيام فقط مع فهم مسائلها الدقيقة! (انظر: متاع وقت أُور كاروان علم؛ للأستاذ الشيخ ابن الحسن العباسي ص ٢٩٢ ـ ٢٩٧).

وقد سرحت النظر في بعض مباحث الرسالة فأعجبت بموضوعها وأسلوب بيانها وتنسيقها، على أني لم أتمكَّن من قراءتها بالاستيعاب؛ لكثرة أشغالي وازدحام أعمالي، وكفاني مؤونتَها إشراف فضيلة الشيخ النعماني ـ حفظه الله تعالى ـ عليها.

وإني أرجو الله سبحانه و تعالى أن تأخذ رسالتكم هذه مكانتها من المكتبة الأصولية الحديثية يستفيد بها الناس ـ الطلبة والعلماء والباحثون على السواء ـ، كما أرجوكم مزاولة هذه الأعمال العلمية والمثابرة على موضوع الرسالة بوجهٍ خاصٍ، ثم تقديم إنتاجاتكم بين حين وآخر لإفادة الجميع بالنشر والطباعة.

سائلاً اللهَ الكريم أن يتقبل جهودكم مثمرة مزدهرة، وأن يكون فيكم خير مثال للوافدين إلى بلادنا؛ للتحمل بأعباء العلم والهدي النبوي ـ على صاحبه الصلوات والتسليمات ـ، وأن يوفقكم لما فيه نفع العباد و البلاد، آمين.

وكتبه مفتي رشيد خان
مدير الجامعة الفاروقية كراچي
رئيس هيئة التدريس للمرحلة العليا باكستان
صدر اتحاد المدارس باكستان
١٤٣٣/١١/١٧هـ ٢٠١٢/١٠/١٣م

كلمة فضيلة الأستاذ الجليل العلامة المحدث الشيخ سلمان الحسيني الندوي حفظه‌الله تعالى (رئيس جامعة الإمام أحمد بن عرفان الشهيد وأستاذ كلية الشريعة وأصول الدين بدار العلوم التابعة لندوة العلماء ـ الهند)[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

فضيلة الأخ العالم الفقيه الأصولي النابه المحترم حفظكم الله تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: فإني أشكركم جزيل الشكر على هديتكم هذه العلمية النفيسة القيِّمة بعنوان: «دراسات في أصول الحديث على منهج الحنفية»، وهو موضوع مهِمٌّ، يـهُمُّ الأحناف وغيرهم ممن يعنون بالدراسات المقارنة الأصولية والفقهية، وقد عوَّلتم على الكتب الأصيلة، وكانت نظراتكم دقيقة، ووقفاتكم طيبة، وأرى أن ترتيب المباحث جاء كذلك مفيداً ميسراً، ويستحق الكتاب دراسة طلاب الفقه والحديث والأصول في المذهب الحنفي بصورة خاصة، وفي المذاهب الفقهية والحديثية بصورة عامة، وأهنئكم على هذه الخدمة العلمية الطيبة، وجزاكم الله خيراً وبارك فيكم.

٠٤ / ٠١ / ١٤٣١ هـ — الداعي لكم

٢٢ / ١٢ / ٢٠٠٩ م — سلمان الحسيني الندوي

---

(١) كنت أرسلت إلى فضيلة الأستاذ ـ حفظه الله تعالى ـ نسخة من هذه الرسالة في طبعتها الأولى، فكتب إليَّ رأيه في رسالة، وأشار فيها أنه وقع بعض الأخطاء، ثم صُححت تلك الأخطاء فيما بعدها من الطبعات ـ والحمد لله ـ، فحذفت تلك الجملة بإذن منه. (المؤلف).